

خلاصة التقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2025

تُعتبر الحسابات الخصوصية للخزينة أداة مهمة لبرمجة وتنفيذ السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية، وتلعب دوراً فعالاً في تنفيذ البرامج والمشاريع الهيكلية، كما أنها تمكّن السلطات العمومية من اتخاذ التدابير اللازمة في حالة حدوث حالة طارئة أو حاجة ملحة غير متوقعة.

وفي هذا السياق، تعد الحسابات الخصوصية للخزينة، وبشكل خاص الحسابات المرصدة لأموال خصوصية، وسيلة متميزة لتدبير الآثار المترتبة عن الأزمات والكوارث الطبيعية على غرار التدابير المتخذة إثر جائحة كورونا وزلزال الحوز.

وبالإضافة إلى تنفيذ الإجراءات الاستعجالية لتدبير الأزمات والكوارث الطبيعية، والسياسات الاجتماعية والاقتصادية والبنى التحتية، فإن مجالات التدخل التي تساهم الحسابات المرصدة لأموال خصوصية في تنفيذ برامجها وفق القواعد الميزانية، تتعلق على وجه الخصوص بالمحاور التالية:

- مواصلة الجهود الرامية لتعميم ورش الحماية الاجتماعية التي تشكل أحد الأسس التي يبنى عليها النموذج الجديد للدولة الاجتماعية، كما ابتغاه صاحب الجلالة. وفي هذا الإطار، يلعب "صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي" دوراً مهماً في تنزيل مختلف مكونات هذا المشروع الملكي، في احترام تام للجدول الزمني المحدد في هذا الصدد؛
- مواكبة سياسة الدولة في مجال العدالة المجالية من خلال تعزيز الإمكانيات المالية الممنوحة للجهات، وتنفيذ البرامج المتعلقة بالتقليص من الفوارق الترابية والاجتماعية. وفي هذا الإطار تواصل الحكومة جهودها في هذا المجال من خلال برمجة تحويلات مالية ورصد موارد لفائدة "الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات" و "صندوق التضامن بين الجهات"؛
- ولتحقيق نفس الهدف، تواصل الدولة تقديم التمويل اللازم للمشاريع المبرمجة والمنفذة من خلال "صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية" و "صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية". بالإضافة إلى ذلك، فإن الحساب المرصد لأموال خصوصية المسمى: «حصّة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة» يقوم بتعبئة موارد مالية مهمة لفائدة الجماعات الترابية المعنية؛
- دعم الاستثمار وفق مقاربة جديدة تهدف إلى تشجيع وجذب الاستثمار الخاص لجعله قاطرة للنمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل، ومن هذا المنطلق، يشكل "صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات" أداة محورية لتنفيذ السياسة الجديدة للدولة في هذا المجال؛
- تعزيز التحول الرقمي وترسيخ الرقمنة كرافعة أساسية من أجل إصلاح الإدارة العمومية، ويعتبر "صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية" الأداة المناسبة لتنفيذ هذه الرؤية الجديدة، بالإضافة لدوره الجديد في تشجيع استعمال الأمازيغية لاسيما في الإدارة العمومية؛
- إعادة النظر في أسلوب تدخل الدولة في دعم قطاع الإسكان والولوج الى السكن من خلال "صندوق التضامن لدعم السكن وللسكنى والاندماج الحضري"؛

- التدبير الاستباقي للدولة لمواجهة تداعيات حالة الإجهاد المائي والجفاف المسجل في السنوات الأخيرة عن طريق تعبئة مساهمات مختلف الشركاء في المشاريع الهادفة للتخفيف من آثار الجفاف والتي يتم رصدها خصوصا في "صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية"، وبعض الحسابات الأخرى.

وعلى نفس المنوال، تواصل الحسابات المرصدة لأموال خصوصية الأخرى التي تعنى بتعزيز البنية التحتية من أجل تحسين الربط وتحديث وسائل النقل، فضلاً عن التنمية الفلاحية، الاستفادة من الموارد المالية من أجل تنفيذ السياسات القطاعية المختلفة في هذا المجال، وخاصة "الصندوق الخاص بالطرق"، و"صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والربط بين المدن"، و"صندوق التنمية الفلاحية" التي تشكل أدوات للتدخل كل في مجال اختصاصه.

هذا وتظهر البيانات الواردة في هذا التقرير أهمية الجهود المبذولة لترشيد عدد الحسابات الخصوصية للخرينة وإجراءات تدبيرها. حيث تراجع عددها من 97 حساباً سنة 2005 إلى 69 حساباً سنة 2024.

ويبين تحليل بنية موارد ونفقات الحسابات الخصوصية للخرينة حسب طبيعتها برسم الفترة 2021-2023، الاستنتاجات المحاسبية التالية:

1- الحسابات المرصدة لأموال خصوصية

بلغ مجموع موارد الحسابات المرصدة لأموال خصوصية سنة 2023 ما قدره 316.264 مليون درهم، منها 116.075 مليون درهم كمورد ذاتية، و49.884 مليون درهم عبارة عن تحويلات من الميزانية العامة، و150.345 مليون درهم تمثل الأرصدة المرحلة عند نهاية السنة المالية 2022. وقد بلغت المداويل برسم سنتي 2022 و2021 على التوالي 265.565 مليون درهم و228.737 مليون درهم.

بالموازاة مع ذلك، فقد وصل المبلغ الإجمالي للنفقات المنجزة في إطار هذه الحسابات إلى 136.192 مليون درهم سنة 2023 مقابل 115.220 مليون درهم و98.941 مليون درهم، على التوالي، سنتي 2022 و2021.

2- حسابات التمويل

انتقل الجاري الإجمالي لحسابات التمويل من 230,60 مليون درهم سنة 2021 إلى 161,81 مليون درهم سنة 2022 و90,79 مليون درهم سنة 2023، مسجلاً بذلك انخفاضاً سنوياً في المتوسط يقدر بـ 37%.

ويتبين من خلال تحليل بنية جاري القروض المشار إليه أعلاه برسم سنة 2023، أنه مشكل أساساً من المستحقات على شركة التمويل "جيدة" (62,22%)، تليها الشركة المغربية لتأمين الصادرات (22,97%) و القرض الفلاحي للمغرب (14,81%).

3- حسابات الإنخراط في الهيئات الدولية

وصل مجموع المبالغ المدفوعة برسم مشاركة المغرب في الهيئات الدولية إلى 1.442,81 مليون درهم سنة 2023 مقابل 692,34 مليون درهم سنة 2022، و393,76 مليون درهم سنة 2021. أما بالنسبة للاعتمادات المرصدة في إطار قانون المالية لسنة 2024 وتوقعات مشروع قانون المالية لسنة 2025 وسنتي 2026 و2027 فمن المتوقع أن تبلغ على التوالي 566,29 مليون درهم و753,86 مليون درهم و930,65 مليون درهم و659,28 مليون درهم.

4- حسابات العمليات النقدية

سجلت هذه الحسابات برسم سنة 2023 من خلال الحساب المسمى "فروق الصرف في عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية"، الذي يعمل على ضبط حسابات العمليات المتعلقة بالأرباح والخسائر على مشتريات وبيوع العملات المنجزة من طرف بنك المغرب، موارد ونفقات بلغت، على التوالي، 7,20 مليون درهم و19,60 مليون درهم.

5- حسابات النفقات من المخصصات

بلغت موارد هذه الحسابات، بما في ذلك الرصيد المرحل، ما قدره 38.145 مليون درهم سنة 2023 مقابل 37.163 مليون درهم سنة 2022 و 35.952 مليون درهم سنة 2021. أما النفقات المنجزة في إطار هذه الحسابات فقد بلغت 14.008 مليون درهم سنة 2023 مقابل 15.238 مليون درهم و14.681 مليون درهم، على التوالي، سنتي 2022 و2021.

وفيما يخص النفقات الإجمالية المنجزة في إطار الحسابات الخصوصية للخرينة برسم سنة 2023، فقد بلغت ما يناهز 159.045,72 مليون درهم منها 136.191,89 مليون درهم تمثل حصة الحسابات المرصدة لأمر خصوصية، أي بنسبة 85,63%. ويتوزع مجموع نفقات الحسابات المرصدة لأمر خصوصية، حسب مجال تدخلها، كما يلي :

- التنمية الترابية	:	43.149	مليون درهم	أي 31,68%
- التنمية البشرية والاجتماعية	:	30.022	مليون درهم	أي 22,04%
- الإنعاش الاقتصادي والمالي	:	13.124	مليون درهم	أي 9,64%
- تعزيز البنيات التحتية	:	11.489	مليون درهم	أي 8,44%
- التنمية القروية والفلاحية والصيد	:	7.540	مليون درهم	أي 5,54%
- مجالات أخرى	:	30.867	مليون درهم	أي 22,66%